فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق
لدعم المشروعات الصغيرة

الباحث محمد عبد الهادي رشيد

الخلاصة

تعد حاضنات الاعمال آلية جديدة فاعلة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة من خلال تقديمها منظومة متكاملة من الخدمات، إذ تهدف إلى دعم وتنمية إقامة مشروعات جديدة، لذا هنالك عدد كبير من العوامل التي تتشابك وتتداخل في عمليات التحضير لاقامة هذه المشروعات وهذه العوامل هي تنظيم الحاضنة، والسوق المتاح للمشروعات الملتحقة بها، وبرامج العمل التي سوف يتم الالتزام بتنفيذها، إذ تمثل المشروعات الصغيرة أكثر من ٩٨% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، كما أصبحت مسؤولة عن نسبة تصل إلى نصف الناتج القومي لهذه الدول، وقد وفرت هذه المشروعات ما بين ٤٠-٨٠% من مجموع فرص العمل. وفي ضوء الاهمية واجهت المشروعات الصغيرة العديد من التحديات الناجمة عن تحرير الاسواق بفعل العولمة وعليه فكانت هناك حاجة لاستحداث منظومة عمل تضطلع بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المشروعات الصغيرة إذ يعد اسلوب حاضنات الاعمال من أكثر المنظومات التي يتم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة لدعم المشروعات الصغيرة. حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية للمشروعات من أجل الابتعاد عن الفشل والانهيار. إذ تحظى حاضنات الاعمال اهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق.

Abstract

Business incubator is a new effective mechanism in developing small projects through its introductions of a new integral system of services. It aims at supporting and developing making new projects. Hence, there is a big number of factors that are interrelated in the processes of preparation for those projects. Those factors are: organizing the incubator and the market available for the projects attached to them and the work programs which will have to be implemented. Those small projects represent more than 98% of the total work institutions in the world. Also it has become responsible for a ration reaching half of the national output of those countries. These projects have created between 40 to 80% of job opportunities available. In light of their importance, these projects faced numerous challenges resultant of freeing markets due to globalization. Accordingly, there was a need to bring about a work system whose function is to develop and update the concept of supporting new projects. Business incubator is regarded as one of the best mechanisms ever invented in the last 20 years that support small projects. Such projects provide many services that maintain the natural continuity of the projects so as to avoid failure and collapse. Business incubator is the focus of deep interest for the advanced and developing countries, including Iraq.

المقدمة

تعد حاضنات الأعمال إحدى الاليات الحديثة الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة وإعادة الهيكل الاقتصادي من خلال نشر ثقافة العمل الفردي واكتساب التكنلوجية الحديثة وتوظيفها. إذ تنال حاضنات الأعمال في الوقت الراهن اهتماماً كبيراً من قبل الدول المتقدمة ومنها العراق، لانها توفر مزايا مهمة للمشروعات الصغيرة، إذ تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بانشاء مشروعات صغيرة. وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق وما يعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية ومنها البطالة وضعف القدرة على توليد الدخل والاستخدام. ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من تجارب دولية في تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى، ومن أجل تبني حاضنات الأعمال التي ثبتت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغيير الاقتصادي العالمي والأقليمي. إذ توضح هذه الدراسة على تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة وقدرتها على معالجة البطالة، ومن خلال حاضنات الأعمال أصبحت سلاحاً تنافسياً مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، فضلاً عن مساهمة المشروعات الصغيرة بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين المستوى المعاشي. وفي ضوء ماتقدم ان تبني فرص إقامة حاضنات الأعمال تعد وسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق.

مشكلة البحث

إن المشروعات الصغيرة تحتاج الى قوة دافعة من حيث التمويل المالي والتقني وهذا مستلزم في قوة دعم حاضنات الأعمال فبدون هذه الحاضنات تبقى المشروعات الصغيرة دون توجيه ورعاية.

فرضية البحث

تتطلب المشروعات الصغيرة لرعاية فنية ومالية وتقنية للنهوض بالنشاط الاقتصادي، وإن حاضنات الأعمال هي المصدر الأساسي لهذا الدعم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

١- إعطاء إطار مفاهيمي حول حاضنات الاعمال وأهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال.
٢- تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لتطوير المشروعات الصغيرة بما تساهم في معالجة البطالة.
٣- الاستفادة من التجارب الدولية ببيان فرص أو مجالات اقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في العراق بصورة متكاملة.

منهجية البحث

أعتمد الباحث اسلوب المنهج الاستقرائي في تحليل واقع حاضنات الاعمال للمشروعات الصغيرة باستخدام التحليل الاقتصادي والتاريخي كلما دعت الضرورة لذلك.

هيكلية البحث

لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول إلى هدفه ومن أجل الاحاطة الكاملة بالموضوع فقد تم تناوله وفق المحاور التالية:

المحور الاول: الاطار المفاهمي لحاضنات الاعمال
أولاً: مفهوم وأهمية حاضنات الاعمال
ثانياً: دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية
ثالثاً: دور حاضنات الاعمال بتنمية المشروعات الصغيرة
المحور الثاني: التجارب العالمية لاقامة حاضنات الاعمال
أولاً: تجربة الولايات المتحدة الامريكية.
ثانياً: التجربة الماليزية
المحور الثالث: إقامة حاضنات الاعمال لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق
اولاً: نشأة المشروعات الصغيرة في العراق – الواقع والتطور
ثانياً: دور حاضنات الاعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة في العراق.

المحور الاول/ الاطار المفاهيمي لحاضنات الاعمال

أولاً: مفهوم وأهمية حاضنات الاعمال

تعود أصل فكرة حاضنات الاعمال Business Incubators إلى حاضنات الاطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذ تنظر حاضنات الاعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، إذ يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمد بالطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النمو ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات النجاح، إذ أن أول ظهور حاضنات الأعمال تحديداً عام ١٩٥٩ في مركز صناعات (باتافيا) في ولاية نيويورك، أي أن الممارسات الحقيقية لحاضنات الأعمال كانت فترة السبعينيات من القرن العشرين[١] وتعرف حاضنات الأعمال على انها ((حزمة متكاملة من الخدمات والتسهلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها لزيادة بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق)) [٢] كما تعرف على انها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب تتوافر فيه كل الامكانيات المطلوبة لبدء المشروع.

وتدار هذه المنظومة عن طريق ادارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نجاح المشروعات الصغيرة الملتحقة بها، وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها[٣] كما تعرف على أنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الانشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات"[٤] كما عرفت على أنها (مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب من أصحاب الافكار الابداعية والذين لايملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم ويتم خلال فترة الحاضنة تقديم العمل وخدمات استشارية فنية وادارية وانتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولاً إلى تأسيس شركة وربما بدء الانتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة) [٥].

يرى الباحث من خلال ماتقدم من مفاهيم لحاضنات الأعمال على أنها مؤسسات تنموية واقتصادية تقوم بدعم المشروعات الصغيرة والمبتكرين والمبدعين والرياديين من خلال تقديم لهم المساعدات كالتمويل والاستشارات القانونية والمعلومات الكافية واللازمة لخطط وسياسات العمل وتسويق منتجاتهم من أجل انجاح المشروعات الصغيرة.

أما أهمية حاضنات الاعمال[٦]:

١- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والابداعات في شكل مشروعات صغيرة تجعلها قابلة للتحول إلى إنتاج.
٢- أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.
٣- توفر المناخ المناسب والامكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.
٤- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.
٥- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة.
٦- تربط المشروعات الصغيرة والمبتكرة بالقطاعات الانتاجية وحركة السوق ومتطلباته.
٧- تؤهل جيل من أصحاب الاعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس اعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الانتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
٨- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الادارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادةً ما تواجه مرحلة التأسيس.
٩- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معددلات نمو وجودة عالية.
١٠- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الاعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.
١١- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ايجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروعات بالسوق.

: دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية

تؤدي حاضنات الأعمال بانواعها المختلفة عدة أدوار متباينة على الدور الرئيس من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح هذه المشروعات الناشئة. وقد أشارت تقارير الجمعية الامريكية للحاضنات الأعمال إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى ٨٨% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة[٧] ومن بين الادوار التي يمكن للحاضنة أن تؤديها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيق معدلات عالية لاقامة انشطة اقتصادية جديدة، فضلاً عن تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الانتاجية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الانتاج والتصدير والاستيراد، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول. وعلى سبيل المثال تجربة ولاية ميريلاند الامريكية، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات، بدأ العمل في أحدثها في ديسمبر عام ٢٠٠٠ وبعد أقل من عام بدء تشغيل هذه الشبكة، وكانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت إلى إضافة مبلغ (٩٦) مليون دولار امريكي إلى خزانة الضرائب في الولاية. وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع ان توافر هذه الشبكة حوالي (٢٤٠٠) فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية[٨]، أما بالنسبة لدور حاضنات الاعمال في التنمية الاجتماعية اعتبرت حاضنات الاعمال من الاليات المثالية في قدراتها على تقليص التفاوت ما بين الحضر والريف وخاصة الدول العربية حيث تكون مؤشرات التفاوت واضحة والمتمثلة بمؤشرات الامية بين البالغين ومؤشر التغذية الذي يقيس حاجة الفرد اليومية من الطاقة، ومن ثم ارساء اسس التطور الاقتصادي والفني والعلمي في الريف وتنمية موارد، مما يساهم في رفع المستوى المعاشي وتحسين دخل الفرد مما سيحد من الفقر ويعزز من أسس البناء الاجتماعي[٩].

أما بالنسبة لدور حاضنات الاعمال في التنمية الصناعية ركزت على رعاية وتنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة، وتعظيم دور المشروعات الصغيرة كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن المشروعات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية، وإن إقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجية الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات، وعلى سبيل المثال إقامة حاضنات للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنشيط هذا قطاع المعلومات بأحد الاقاليم، هذه الحاضنة تعمل على "تفريغ" عدد من المشروعات الجديدة المتطورة في هذا القطاع، كذلك لجميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية.. الخ. وتشير الاحصائيات أن ٢٧% من مجموعة حاضنات الاعمال بالولايات المتحدة الامريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من ٩٥%، فالحاضنة تؤدي من خلالها الدور المحوري كقناة ربط بين الصناعة والبحث العلمي[١٠] فإن بناء أو إنشاء علاقة ثلاثية ما بين الجامعة وحاضنات الأعمال والصناعة من خلال الاستفادة من الخدمات الجامعية ومراكز البحوث والمكاتب الاستشارية بهدف اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية. للمساهمة في تنمية الصناعة الوطنية، وبالتالي يساهم في تطوير المشروعات الصغيرة. كما يوضح ذلك المخطط رقم (١) العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث/ الجامعة والصناعة.

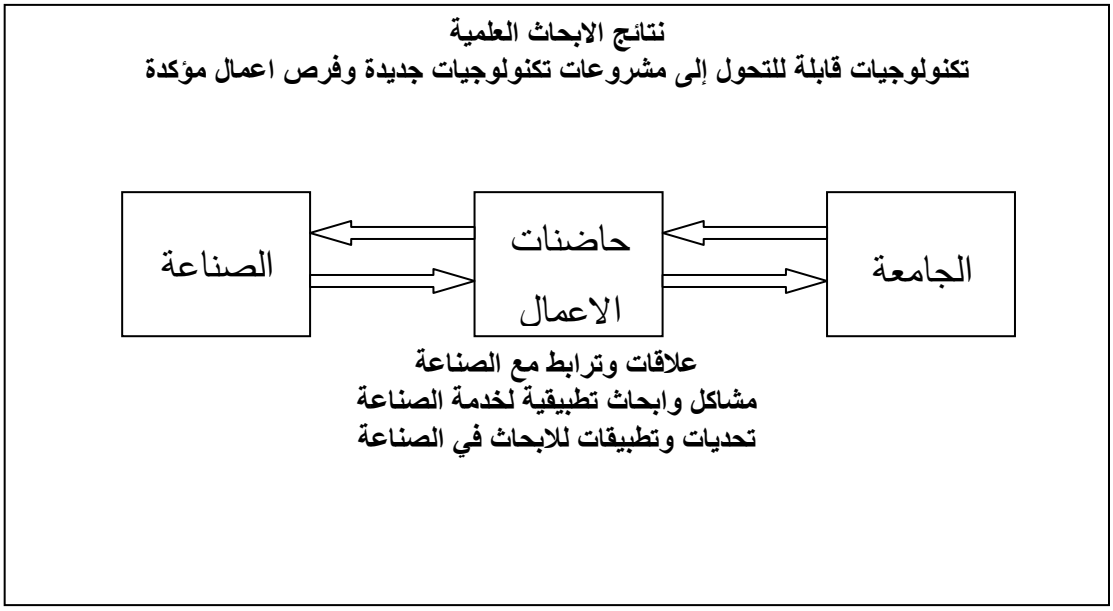

المصدر

Patrick Crehan "Incubation Services " 8th science week, 17 December, 2002. Amman; Jordan,

ثالثاً: دور حاضنات الأعمال بتنمية المشروعات الصغيرة

تعد حاضنات الاعمال حديث العهد وهو اسلوب مبتكر لتبني أفكار المشروعات الصغيرة والاهتمام الشامل لحين نمو المشروع وتلبية احتياجاته من كافة المؤهلات والفعاليات المناسبة لنجاحه واستمراريته، حيث تحمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة الطموحة والذين لا تتوافر لديهم امكانيات تحقيق طموحاتهم وذلك من خلال توفير بيئة متكاملة من الدعم والخدمات الاساسية من أجل تأسيس المشروعات ومراقبتها من أجل الوصول إلى نقطة الانطلاق بثبات دون الحاجة لمساعدة خارجية، حيث ينظر إلى المشروع الصغير كمولود جديد يحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل المؤسسات وفي ظل الوضع الحالي في المشروعات الصغيرة في العراق والتي معظمها تعاني من التأخر والاعتماد على النمط التقليدي في الانتاج، إذ يحتم على صانعي خطط التنمية الصناعية وخاصة الصغيرة منها أن يأخذوا بالآليات الجديدة التي تكفل الوصول إلى النمط الجديد في الانتاج، إذ أن حاضنات الاعمال تكفل تحقيق ذلك من خلال أحتضان ورعاية ذوي الافكار الابداعية والمشروعات ذات النمو السريع والقيمة المضافة العالية، وتقديم خدمات اساسية مشتركة لدعم المبادرين، وتسهل فترة الشروع في إقامة المشروعات الصناعية على أسس ومعايير متطورة، ابتداءاً من رأس المال المناسب لطبيعة هذه المشروعات، ومن ثم تقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وتهيئة مناخ مناسب من أجل إنجاح تلك المشروعات من خلال بيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي يؤسس شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة، ووضع معايير مناسبة للالتحاق بالحاضنات بالشكل الذي يوفر العلاقات الامامية والخلفية بين مختلف الصناعات(١١).

المحور الثاني/ التجارب العالمية لاقامة حاضنات الاعمال

نستعرض بعض التجارب المتميزة لحاضنات الاعمال في العالم، على النحو التالي:

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الامريكية:

تُعدّ التجربة الامريكية من أقدم التجارب العالمية حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره يشكل أساسي في امريكا، وقد أقيمت الحاضنات هناك لتخفيض معدلات الفشل وزيادة معدل النمو لمشروعات الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة إذ أنها أداة جديدة للتنمية الاقتصادية، وترتبط نسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات أو المعاهد التعليمية المحلية وتقدم خدمات متنوعة، وتشير التقارير على مستوى الولايات المتحدة الامريكية أثبتت الارقام أن حوالي ٩٠% من هذه الحاضنات بدأت عملها عام ١٩٨٣، وتعود جذور حاضنات الأعمال إلى محاولة تطوير نشاط مراكز الاعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحين كحاضنات لمشروعات الاعمال الجديدة.[١٢]

أما بالنسبة لأهداف حاضنات الاعمال:

تهدف حاضنات الاعمال إلى دعم المبادرات العلمية والمشروعات الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل ومن أهم الاهداف بما يلي:

١- السعي إلى تطوير أفكار ابداعية تساهم في ايجاد مشروعات جديدة أو تطوير المشروعات الصغيرة القائمة.
٢- تمكين اصحاب الافكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات أو خدمات[١٣].
٣- توفير المناخ والامكانات لدعم المشروعات الصغيرة.
٤- السعي إلى جلب عمالة وطنية وتطوير مهاراتها.
٥- تشجيع رجال الاعمال على القيام بإنشاء المشروعات الاقتصادية الواعدة.
٦- ربط المشروعات الصغيرة بالقطاعات الانتاجية في السوق.
٧- توفير الدعم والتسهيلات والمساعدات والاستشارات.
٨- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى منتجات.
٩- المتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المشروعات الصغيرة ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها[١٤].

اما بالنسبة إلى أنواع حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية بما يلي: [١٥]

١- حاضنة الاعمال الدولية: تهدف إلى جذب رؤوس الاموال الاجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة.
٢- الحاضنة الاقليمية: يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتواجدة فيها بما في ذلك الخامات والخدمات والقوى العاملة المعطلة من خلال توفير العمل لهم في تلك الحاضنات.
٣- الحاضنة التكنولوجية: تضم هذه الحاضنة المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة بهدف انتاج منتجات جديدة غير تقليدية.
٤- الحاضنة الصناعية: تحدد إقامة هذا النوع من الحاضنات داخل منطقة صناعية بعد دراسة أنواع الصناعات المغذية والخدمات المساندة لتلك الصناعة، إذ تعمل الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الامامية والخلفية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، وتأمين المشروعات الكبيرة لاسناد المعرفي والتقني للمشروعات الصغيرة.
٥- حاضنة القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثل تكنولوجية المعلومات والاتصالات أو الصناعات الهندسية، وتدار هذه الحاضنة بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط الاقتصادي المراد التركيز عليه.
٦- حاضنة الانترنت: هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنت ومؤسسات انتاج البرامجيات الناشئة على النمو وتطوير اعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

أما بالنسبة لخصائص حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية بما يلي[١٦]:

١- أكثر من ٨٠% من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات.
٢- غالبية الحاضنات تقع في المناطق الحضرية ولكن تميل إلى المدن الأصغر أكثر من المدن الكبيرة.
٣- أكثر من ٩٠% من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع، ٥٥% منها توافر مساحات للمعامل و ٤١% منها توافر مساحات لنشاط التخزين.
٤- تهمين منشآت الأعمال القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الخفيفة على حوالي ٨٠% من الحاضنات ويتم اختيار العملاء طبقاً لامكانياتهم في خلق الوظائف وجودة خطة الاعمال وامكانية النمو السريع للمنشآت الجديدة كما أن الغالبية العظمى من العملاء ٩٦% أمضوا في الحاضنة فترة تقل عن سنتين و ٨٠% لديهم أقل من ١٠ موظفين.
٥- ٨٠% من الشركات من الحاضنة أتخذت مقراً جديداً بنفس المدينة.

ثانياً: التجربة الماليزية

حرص القائمين على السياسة الاقتصادية في ماليزيا على التنسيق بين السلطات الحكومية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو مساعدة المشروعات الصغيرة الناشئة[١٧] والقوة الدافعة التي ساهمت في تطوير الاقتصاد الماليزي تكمن في السياسة المرنة التي تتبعها الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني، ومنها اعتماد حاضنات الاعمال التكنولوجية في الجانب التطبيقي وبشكل فعال في أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين. ولاسيما بعد نجاح برامج الحاضنات في معهد البحوث والمقاييس الصناعية، فقد تم افتتاح مكاتب اقليمية في جميع أنحاء البلاد، التي ركزت على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ودعمها وفقاً لخطط التنمية الوطنية من أجل تحقيق الرؤية الحكومية[١٨] حيث تُعدّ المؤسسات العلمية التكنولوجية هي الأدوات التنفيذية للرؤية الماليزية التي تعرف بأسم (رؤية ٢٠٢٠: نحو مجتمع صناعي) الذي يهدف إلى نشر التكنولوجية ذات المعرفة الكثيفة والمتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدقيقة والتكنولوجية الحيوية والطاقة والبيئة. ومن المقدر أن تكون التنمية الصناعية في ماليزيا هي صناعة رئيسية في الادوات الكهربائية، وبالفعل فقد شهدت معدلات نمو مرتفعة في نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالتحديد في عام ١٩٨٧، حيث أزدادت صادرات الآلات الكهربائية والمنتجات الالكترونية بنسبة ١٦% لتصبح (٩.٣) مليون دولار امريكي (٥٦%) من السلع المصنوعة هي صناعة رئيسية من الادوات الكهربائية، و ٢٣% من مجموع السلع المصدرة هي صناعة تقوم بانتاج الآلات الكهربائية والمنتجات الالكترونية[١٩].

إذ يبين ممدوح مصطفى رئيس جهاز التمثيل التجاري (إن العلاقات التجارية بين مصر وماليزيا تشهد تطوراً كبيراً إذ بلغ حجم التبادل التجاري ٨٢٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، ومنها ١٠٨ مليون دولار صادرات مصرية لماليزيا بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من ماليزيا ٧١٧ مليون دولار خلال نفس الفترة) [٢٠]

وعملت الحكومة كعامل مساعد في دعم التنمية وتسريعها دون أن تحل محل السوق وتؤدي دوراً مكملاً لآلية السوق للحيلولة دون الوقوع في أزمات اقتصادية متوقعة من هذه الآلية[٢١]. فقد قامت الحكومة الماليزية بإنشاء عدد من المؤسسات المتخصصة التي تقوم بفعاليات كبيرة في اجتذاب الشركات المتعددة الجنسية من أجل نقل التكنولوجيا وتوطينها، ومن أهم المؤسسات هي شركة تطوير التكنولوجية الماليزية MTDC التي أنشاءت عام ١٩٩٧ من أجل تسويق ونقل الافكار الابداعية من داخل الجامعات ومراكز البحوث إلى جانب التطبيقي في القطاع الصناعي، وتقوم الشركة باحتضان المشروعات الصغيرة التي تعتمد على مستوى تكنولوجي متطور، فضلاً عن تأسيس مؤسسات أخرى تساهم في الترويج التجاري لنتائج البحث العلمي ومنها الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية، وهي شركة للابتكار تهدف إلى تحويل الافكار إلى منتجات قابلة للتسويق[٢٢]. إذ يحتاج المشروعات الصغيرة إلى تمويل ومساندة الحكومة لها من خلال مركز التكنولوجيا الذكية الذي تم انشاؤه في سبتمبر عام ١٩٩٩ يحتوي على (١٠) شركات تعمل بنجاح في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات هندسية الكيميائية، حيث يعد المركز حلقة وصل بين الجامعات وبين الصناعة، ويقدم بيئة عمل ملائمة للبحث والتطوير، وتطوير المنتجات وعمليات التوسع بالمشروعات الصغيرة، إذ قام المركز بالتعاون مع الجامعات الماليزيا بتقديم خدمات في المجالات الآتية[٢٣]:

١- البحث والتطوير والاستشارات الهندسية.
٢- تنمية الموارد البشرية.
٣- تقديم خدمات التحليل المالي.
٤- دعم برنامج ادارة الجودة.
٥- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك.
٦- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات الصغيرة.
٧- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع.

ومن شروط التعاون ما بين الجامعات والمشروعات الصغيرة الموجودة بالمركز كما يلي[٢٤]:
١- تمنح الجامعة قطعة أرض لمدة ٣٠ سنة، وسوف يقوم مركز تطوير التكنولوجيا الماليزي بأعمال البناء والتنمية والادارة للمركز، هذا بجانب أن يكون له الحق في إسكان المشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
٢- تحصل الجامعة المخصصة بالمركز على ٥% من الدخل الخاص.
٣- تملك الجامعة حق التمثيل داخل هذه المشروعات.

المحور الثالث/ إقامة حاضنات الاعمال لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق

أولاً: نشأة المشروعات الصغيرة في العراق– الواقع والتطور

تختلف بدايات المشروعات الصغيرة في دول العالم ومنها العراق من حيث النشأة وطبيعة عملها في الدول المتقدمة عن باقي الدول إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر القرن الميلادي إذ تحولت من الصناعات الحرفية ذات الأدوات البسيطة إلى مقدمات للصناعة الحديثة التي ساهمت باشباع حاجات تلك المجتمعات ومن ثم إلى المجتمعات الأخرى ومعها ومن خلالها ظهر التخصص بتقسيم العمل، الذي ركز على الاهتمام بتوفير الوقت والجهد من أجل زيادة الانتاج[٢٥]، والعراق احد الدول النامية التي تشهد الآن تحولاً نحو المجتمع الصناعي من خلال تبني الدولة العراقية ذلك منذ تأسيسها في بداية القرن الماضي وقد رسمت الحكومات المتعاقبة سياسات تنموية أتجهت أغلبها نحو التصنيع السريع بهدف احلال الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة[٢٦]، غير أن الأزمات والحروب المتلاحقة التي مر بها العراق، لاسيما الحرب العراقية– الايرانية والحصار الدولي على العراق، مما أدى إلى استنزاف الموارد المالية وتدمير البنى التحتية، حيث تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتفاقمت مشكلة البطالة، وتدهورت دخول الافراد إلى حدود متدنية نتيجة التضخم الجامح لاسيما في أواخر التسعينات من القرن العشرين الذي أدى إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار العراقي قياساً بالعملات الاجنبية، في ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام، فضلاً عن بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة بايقاف الدعم الحكومي، ومنع المشروعات الصغيرة التي تستخدم مواد أولية مستوردة أو داخلة ضمن مفرادت البطاقة التموينية كالسكر والدقيق، فضلاً عن صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات، التي تقادمت وأصبحت غير مؤهلة للاستمرار في العملية الانتاجية، مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة لناتج المشروعات الصغيرة بالاسعار الثابتة من (١٢٧٨) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٧ إلى (٤٧٢) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٩، ثم بدأت بالارتفاع في ضوء بعض الدعم المقدم لتلك المشروعات لتصل القيمة المضافة بالاسعار الثابتة إلى (٧٤٧) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠١، الذي حصل بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ هو انكشاف السوق العراقية على العالم الخارجي، والتحول من الاقتصاد المخطط الشمولي إلى الاقتصاد الحر، فقد وضع القطاع الصناعي امام تحدي جديد ألا وهو القدرة على التأقلم مع تبدل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا ولاسيما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالتخلف كونه يعاني الكثير من المشاكل والتحديات، أهمها عدم قدرة المشروعات الصغيرة في العراق على دخول منافسة عالمية وأن تلك المشروعات، قد نشأت في ظل نقطتين أساسيتين[٢٧]:

١- أن معظم منتجات تلك المشروعات الصغيرة كانت مخصصة للاستهلاك المحلي في إطار ستراتيجية لتصنيع المعوض للواردات.
٢- تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن، وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن المشروعات الصغيرة في العراق بحاجة ماسة إلى اعتماد اسلوب حاضنات الاعمال، لما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة منها أن هذه المشروعات لا تستند إلى قاعدة أو جهة راعية في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم، فضلاً عن التطور التكنولوجي وما يرافقه من تغيرات في الطلب على المنتجات حيث أن الميزة التنافسية أصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلك البلد من موارد طبيعية واقتصادية. أما بالنسبة إلى المشاكل الاجتماعية فإن البطالة في العراق تتراوح بين ٢٠-٢٥% من عرض العمل[٢٨].

ثانياً: دور حاضنات الاعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة في العراق

تساهم حاضنات الاعمال دور رئيسياً مهماً في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، إذ ركز العراق طول العقود الماضية على دور الدولة المركزي في الاقتصاد حيث اعتماد على سياسة خاطئة تتمثل في انتهاج سياسة احلال الواردات تتلازم مع ستراتيجية الحكومة للهيمنة على الاقتصاد. وحال معظم الدول النامية ساعدت هذه الاخفاقات على تعزيز طريقة التفكير الكلاسيكي الجديد الداعي إلى أتباع ستراتيجية للنمو تعطي دوراً مركزياً لقوى السوق ولا تترك الا دوراً هامشياً للتدخل الحكومي في ظل الشكوك البالغة في قدرة الدولة على التدخل لمعالجة اخفاقات السوق. وعلى سبيل المثال نجاح تجربة جنوب شرق اسيا (على خلاف الرؤية النيوكلاسيكية) اذ أكدت هذه التجربة على أهمية ومكانة النشاط المبرمج والمنهج للدولة عبر نطاق التدخل في مراحل التصنيع المختلفة إذ اشتملت السياسات العامة المتبعة دعماً لاستراتيجية النمو المرتفع ألا وهي أستراتيجية التوجه نحو التصدير في هذه الدول، والاستثمار في الموارد البشرية من خلال برنامج للتعليم العالي النوعية. وتوافر بيئة مستقرة وإنشاء البنى التحتية والمؤسات المادية والاجتماعية الملائمة وبالنسبة للتوجهات المستقبلية في الوقت الحاضر لتحقيق القدرة التنافسية لهذه المشروعات الصغيرة[٢٩] ويمكن تلخيص دور حاضنات الاعمال في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة بما يلي:

١- تقوم حاضنات الاعمال بتشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي، وذلك بالمساهمة في ميدان البحث التي تصدر عن المشروعات الصغيرة لأن التجديد في طرق الانتاج يتطلب في الغالب استثمارات كبيرة في ميدان البحث والتطوير. كما يجب إعطاء الامتيازات المرتبطة بحجم مختبرات البحث القادرة على تطوير البحث التكنولوجي وعلى اكتساب قدرة اكبر على المنافسة مع الأخذ بنظر الاعتبار الابتكار التكنولوجي (Technology Innovation) الذي يمكّن من ارجاء المشروعات الصغيرة إلى مكانها الحقيقي في استمرارية التغير التكنولوجي وتطوير وسائل الانتاج، فالعديد من الدراسات أبرزت أن حجم المشروعات الصغيرة ليس هو الوحيد المفسر لعملية الابتكار (Innovation Process) بل أن طبيعة النظام السائد بالمشروعات الصغيرة والتكلفة الناتجة عنه هما المحددان الاساسيان لفاعلية البحث والابتكار الناجح وإنطلاقاً من هذه الفكرة تتمتع المشروعات الصغيرة ببعض المميزات الناتجة عن طبيعة مرونتها في كل من الادارة والانتاج وعن تكليف النظام الداخلي مع متطلبات البحث والتطوير، فالامتيازات الناتجة عن المرونة في الانتاج والادارة بتحصيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية والابتكارات الفعلية أشمل وأعم[٣٠]حيث تقوم حاضنات الاعمال بتوفير الدعم اللازم إلى أصحاب الابتكارات والبحث العلمي لتطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات وتشغيل الأيدي العاملة المتخصصة اللازمة بالانتاج تقنياً وغير متوفرة في المشروعات الصغيرة الاخرى خارج الحاضنة[٣١].

٢- تبني حاضنات الأعمال الاسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، إذ تساهم في تقديم التسهيلات والخدمات من أجل تحمل أعباء الصعوبات التي تواجه في المرحلة الاولى من عمر المشروع التي تحتاج إلى أحتضان من قبل الحاضنة، كالإنسان في مرحلة الطفولة، لذلك فإن المشروعات تفتقد الكثير من المقومات التي تسمح لها بالنمو بالصورة الصحيحة، إذ أن كثير من المشروعات الصغيرة يصيبها الفشل بسبب انعدام الحاضنة التي تقوم بتزويدها ببعض المقومات التي تحتاجها تلك المشروعات، فحاضنات الأعمال تعمل على تقديم التكنولوجية الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار. مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات، في ظل الظروف الاقليمية والدولية الجديدة والمتجددة.. وعليه، إذ تعتبر المنافسة من الأدوات التي تساعد المشروعات على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها أسواق جديدة وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال، فإن دورها الرائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة ما بين حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة من أجل زيادة القدرة التنافسية[٣٢].

٣- تقوم حاضنات الاعمال في ابتكار منتوجات اي عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتوج جديد أو تطوير المنتوج السابق، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين، أو من الزبائن الموجودين في السوق. ولا يمكن للمنتوج الجديد أن يعود على المؤسسات الصغيرة بالعائد المرجو مالم يكن مقبولاً لدى الشريحة المستهلكة له، فضلاً عن احتياجه لتكاليف إن لم تكن خطرة. ويتمثل الخطر الذي يواجه المشروعات الصغيرة في امكانية تفوق المشروعات الاخرى في ابتكار المنتوج قد يكون ذا جدوى أقتصادية من جهة ويضر المشروعات المتخلفة من جهة أخرى. فالابتكار في المنتوج من وجهة النظر الاستراتيجية للمشروعات خطة دفاعية تضمن ديمومتها التنافسية، وبهذا فإن الابتكار في المنتوجات هدف أساسي وهو إعطاء المشروعات الصغيرة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن المشروعات الاخرى عبر أحد صيغتين أو هما معاً:

١- الصيغة الاولى: طرح منتوجات بنفس الجودة في السوق لكن بسعر أقل بسبب أن المشروعات الصغيرة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الانتاج.
٢- الصيغة الثانية: طرح منتوجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع منتوجات المنافسين، ويمكن بيع هذه المنتوجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوافر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين، وهذا يعني لا يمكن للمشروعات الصغيرة أن تحلم بدخول السوق دون عوامل نجاح وقدرات تنافسية تمكنها من كسر حاجز الاحتكار والمنافسة. وفي غياب امكانيات مادية كبيرة لا تتوافر إلا للمشروعات الكبيرة فإنه لا سبيل امام المشروعات الصغيرة إلا الابتكار[٣٣].

ومن هذا المنطلق تتولد حاجة أساسية لقيام حاضنات أعمال تأخذ بيد المشروعات الصغيرة وتقف بجانبها وتساعدها في حل مشاكلها وأزماتها وفتح افاق النمو والتطور، فحاضنات الاعمال تهدف إلى تطوير افكار جديدة لخلق وتطوير مشروعات ابداعية جديدة والمساعدة في توسيع مشروعات قائمة ومساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم إلى منتجات ونماذج وعمليات قابلة للتسويق، فضلاً عن توفير الدعم والتمويل والخدمات الارشادية، في ضوء ما تقدم يصبح من الضروري أن تقوم تلك الحاضنات بتوفير الحوافز المشجعة التي تساعد في تنمية المؤسسات العاملة في مجال المشروعات الصغيرة من خلال ما يلي[٣٤]:

١- توفير الاراضي في المناطق الصناعية مع تسهيل اجراءات الحصول عليها من خلال دعم الدولة لها.
٢- منح التسهيلات للحصول على القروض والائتمانات الصناعية والبحثية التي تقدمها المصارف المخصصة والبنوك التجارية الأخرى.
٣- اعفاء الآلات والمعدات من الرسوم المفروضة على مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
٤- تجهيز المشروعات الصغيرة بالخدمات الصناعية (الطاقة الكهربائية، توصيلات المياه، الطرق الداخلية، ....الخ) وبأسعار رمزية على الأقل في السنوات الثلاثة الأولى من عمر المشروع.
٥- تسهيل استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة والمستثمرين في هذا الجانب في المشروعات من قواعد المعلومات والبيانات التي توفرها الاجهزة المختصة في مجال الاستثمارات الصناعية والتنمية الصناعية.
٦- الاستمرار في دعم الحاضنات للبرامج التدريبية لمالكي المشروعات وتطوير مهاراتهم الادارية والتسويقية، فضلاً عن فسح المجال أمام العاملين لتطوير مهاراتهم بما يتناسب والتطورات الفنية للعمل.
٧- الدعم التسويقي للمشروعات الصغيرة من خلال معاونة صاحب المشروعات المنتمي للحاضنة على الاشتراك بالمعارض المحلية والدولية ومساعدته بتسويق منتجاته من خلال الشركات والجهات المتعاونة مع الحاضنة.

مما تقدم ذكره نرى ظرورة التعامل مع معطيات تطور الاقتصاد العالمي واتجاهاته نحو العولمة التي تسعى لتسهيل مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في تنمية اقتصادت الوطنية والذي لا يتعارض في كثير من الأحيان امكانية نجاح المشروعات الصغيرة من دون إعطاء الفرصة للأفراد والمجتمع نتيجة ذلك النجاح أحداث تراكم رأسمالي بدون حاجة الدول لها بعيداً عن المنافسة الدولية لتطوير المجتمع، وكذلك ولما كان أساس عمل تيسير الدعم المالي باعتباره عامل اساسي من عوامل النهوض بالمشروعات الصغيرة طالما كان المال وسيبقى عصب الحياة، فلابد من إنشاء مؤسسات افتراضية متخصصة في منح الاعتمادات إلى المشروعات الصغيرة، وأن تتدخل الدولة أو تكون بمثابة ضامنة لهذه العملية. إذ أن دعم وتنمية ومن ثم نشر المشروعات الصغيرة ينبغي ان يصبح واحداً من أهم وسائل استراتيجيات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في العراق من خلال سياسات جادة للتنسيق والتكامل على الصعيد القومي والقطري بين هذه الدول

ثالثاً: المقومات الاساسية لحاضنات الاعمال المتكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة في العراق

من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال لابد من دراسة بعض المقومات الأساسية للازمة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: قبول الحاضنة في المجتمع

يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة، هي أحد الأركان الأساسية لنجاح عمل الحاضنة، إذ لابد من إقناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو أنعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات والمهارات[٣٥].

ولقد أثبتت الدراسات التي أعدت في هذا المجال والتي أخذت عينة عشوائية تتكون من (٤٠) وحدة صغيرة في محافظة كربلاء، قبول وترحب القطاع الخاص يمثل هذه المبادرة التي تعد وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الانتاجية في العراق، فقد أظهرت نتيجة الاستبيان إن ٧٥% من أصحاب المشروعات الصغيرة يرحبون بشدة إنشاء حاضنات أعمال في محافظة كربلاء، في حين أن ٢٥% يرحبون بإنشائها، أي أن نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي ١٠٠%[٣٦].

ثانياً: ملكية الحاضنة:-

تختلف ملكية الحاضنة بحسب الأهداف المرسومة لها، فإذا كانت تهدف إلى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلابد أن تكون ذات ملكية خاصة، إما إذا كانت تهدف إلى تخريج وحدات إنتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين، فضلاً عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة أو المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة، ولغرض إنجاح مشروع الحاضنات في العراق لابد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك الحاضنات، إذ أن ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص أن يبدأ منها، ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الاساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء، والوقود اللذان يمثلان أهم المدخلات في قطاع المشروعات الصغيرة، كما أن أمتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من إثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية، حيث أثبتت إحدى الدراسات في هذا المجال أن ٥٠% من أصحاب المشروعات الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الأعمال حيث يرون في ذلك نوعاً من الجدية في حل مشكلاتهم. وأن ٣٠% يفضلون قيام القطاع الخاص يمثل هذا المشروع لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين، أما ٢٠% فيفضلون أن تكون هنالك مبادرة ذات طابع مختلط من أجل تحقيق المزاوجة بين القطاع الخاص وإمكانية الدولة[٣٧].

ثالثاً: رسوم الحاضنة:-

يطلع أصحاب المشروعات الصغيرة الراغبين بالانظمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعة مقابل عضويته في الحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المشروع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة، وحيث أن معظم الحاضنات تتقاضى رسوماً أقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الشديد بدفع الرسوم[٣٨] وقد أثبت استطلاع أجري في هذا الصدد استعداد المشروعات الصغيرة بواقع ١٠٠% لدفع الرسوم المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم[٣٩].

رابعاً: الترابط بين أنواع خدمات الحاضنة

تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال إلى قسمين[٤٠]:

أ- خدمات تشغيلة: وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الانتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الاداري والقانوني والتكنولوجي.

ب- خدمات استراتيجية وهي التي تستخدمها المشروعات الصغيرة بهدف لتخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى بهدف تحسين نوعية وكمية الانتاج والنفاذ إلى الاسواق البعيدة، وتتضمن تصاميم الانتاج، والتوسع في العملية الانتاجية، والسعي للوصول إلى مصادر التمويل المتنوعة

لقد أثبتت التجارب والدراسات أن القسم الاول من الخدمات تجد سوقاً رائجة وتكو المشروعات الصغيرة على استعداد لدفع أثمانها، أما القسم الثاني فإن الطلب عليها يكون محدداً نوعاً ما ويختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى. وتقع أهمية الخدمة بأهمية هذا النوع من الخدمات وأثرها الايجابي في تطور المشروعات الصغيرة في العراق على مختلف منظمات المجتمع المدني المتمثلة بغرف التجارة والصناعة والرابطات المهنية.

خامساً: موارد بشرية ومالية:-

يتمتع العراق بموارد مالية كبيرة متأتية من تصدير النفط الخام وموارد بشرية ذات كفاءات عالية من حيث الاختصاصات من خبرات ومهندسين وفنيين وإداريين، يعتبرون من العاطلين عن العمل ويعزى إلى قرارات الادارة الامريكية في العراق بإحلال بعض الوزارات والهيئات بعد أحداث عام ٢٠٠٣ أثر الاحتلال الأمريكي للعراق مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية، حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني إنشاء حاضنات الاعمال، فضلاً عن وجود مباني كبيرة متروكة من دون استغلال بالأمكان استغلالها لمبنى حاضنات الأعمال[٤١])

الاستنتاجات

١- تعدّ حاضنات الاعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة من خلال تقديمها منظومة متكاملة من حيث الخدمات والمقومات والتمويل التي تحتاجها ولاسيما في المراحل الاولى من مرحلة الانشاء.

٢- تعدّ حاضنات الاعمال أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية واعادة الهيكلية وأثبتت نجاحها من خلال خلق فرص عمل وتبني فكرة العمل الحر، والمساهمة في بدء المشروعات الصغيرة على اسس سليمة، كما تمكنت من الجمع بين الشركاء الاكاديميين والصناعيين، باعتبارها حلقة الوصل بين الصناعة ومؤسسات البحث العلمي، فضلاً عن أنها تحقق وفورات اقتصادية في حالة توجيه الدعم القطاع المشروعات الصغيرة، إذ أن تكاليف الدعم المقدم من خلال حاضنات الاعمال يكون أقل من تكاليف الدعم الفردي الموجه لهذا القطاع.

٣- عدم توفر التمويل اللازم وبشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة.

٤- قلة التدريب الفني والاداري للمشروعات الصغيرة.

٥- إن إعادة تنمية قطاع المشروعات الصغيرة يحتاج إلى إعادة تنظيم وفق قنوات إدارية وفنية مع متابعة من قبل هذه القنوات وبالتالي منحها الغطاء القانوني الذي يدعمها ويشجعها بشكل أكبر وأدق بفعالية لتحقيق قيم مضافة للاقتصاد الوطني.

٦- عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هنالك مبادرة باتجاه بناء حاضنات الاعمال إذ أن العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة، من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.

التوصيات

١- توفير مقومات البنية التحتية (التصميم الملائم، بناء المقدرة المميزة، التجديد التكنلوجي، الادارة والتمويل) التي يحتجها الاقتصاد العراقي والتي تضررت خلال العقود الثلاثة الأخيرة للظروف التي مر بها العراق.

٢- وضع وتنظيم الآليات التي تساهم بقدر معين للنهوض بالمشروعات الصغيرة سواء من خلال التشريعات أو البرامج أو الدعم المباشر.

٣- ايجاد تشريع وطني ينظم المشروعات وفقاً للأسس العلمية والمنهجية الواضحة لتأمين الاجراءات الإدارية والمالية والفنية الداعمة والمحفزة على مزاولة النشاط الاقتصادي وتطوير قدرات المبادرين على إقامة المشروعات الصغيرة بشكل منظم.

٤- توفير مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة برصد المبالغ اللازمة لاقامتها واستمرار عملها وبشروط ميسرة، وبفترات سداد طويلة على أن تشترك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتجارة والمصارف العراقية الحكومية والأهلية والشركة العراقية للكفالات المصرفية التمويل بها في توفير البيئة الملائمة بدعم وتطوير استمرارية المشروعات الصغيرة.

٥- تطوير وتنويع البرامج التدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة، لما يعمل على نجاح واستمرارية مشاريعهم من خلال اقامة دورات متخصصة في مجالات العمل، واعداد التقارير الأولية عن المشروع، وتطوير مهاراتهم الإدارية والتسويقية، واعداد خطة دراسة لجدوى المالية بما ينسجم مع احتياجات السوق.

٦- الاستفادة من التجارب الدولية بإقامة حاضنات الأعمال، للتركيز على الآلية ربط الجامعات بحاضنات الأعمال والاستفادة من تجار أمريكا وماليزيا في هذا المجال وكما بينا في عرض البحث.

المراجع حسب ورودها في البحث

(١) زكريا الدوري، واحمد علي صالح، ادارة الاعمال الدولية– منظور سلوكي واستراتيجي– دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٤١١.
(٢) محمد الحناوي، وآخرون، حاضنات الاعمال، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٧.
(٣) د. عاطف الشيراوي، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم– أيسيسكو، الرباط – المغرب، ٢٠٠٥، ص٥.
(٤) عتياني، رنا احمد ديب، حاضنات الاعمال كآلية لدعم مؤسسات الاعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد٢، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر، ٢٠٠٤، ص ٥٤.
(٥) د. مروان الزيبيي، حاضنات الاعمال التكنولوجية، محاضرة في جامعة دمشق، ١٠ كانون الاول، ٢٠٠٣، ص ٤، على الموقع الالكتروني: http://www.google.aebuinessincubator.com
(٦) ينظر:
- نبيل محمد شلبي: نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، غرف التجارة والصناعة في المنطقة الشرقية السعودية، ٢٠٠٤، ص ٣.
- د.رمضان السنوي، د. عبد السلام الدويبي، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغرى، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، و٢٠٠٣، ص٢٢.
(٧) عاطف الشبراوي، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم – أيسيكو، الرباط – المغرب، ٢٠٠٣، ص٧٢.
(٨) د. عاطف الشبراوي، مصدر سابق، ص ١٧.
(٩) أمل سلمان الدليمي، حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٥.
(١٠) د. عاطف الشبراوي، مصدر سابق، ص ١٨.
(١١) د. مايح شبيب الشمري، اصلاح واقع الصناعات الصغيرة في العراق، وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية، انعقد ١٨-١٩ آذار، ٢٠٠٩، ص ٢٠-٢١.
(١٢) محمد السيد علي الحاروني، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ح. م. ع – رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٣٣٢.
(١٣) عبد الرواق خليل، هناء، نور الدين، دور حاضنات الاعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام ١٧-١٨ أبريل، ٢٠٠٦، ص ٦١٢.
(١٤) د. هلال ادريس مجيد، معن ثابت عارف، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام ١٧-١٨ نيسان، ٢٠٠٦، ص ١٠١٨
(١٥) مصدر سابق، ص ١٠١٨.
(١٦) محمد السيد علي الحاروني، مصدر سابق، ص ٣٣٣.
(١٧) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، دور التكنولوجية المعلومات في إطار اقتصاد عالمي يقوم على معرفة منظور اقليمي، الامم المتحدة، نيويورك، آب، ٢٠٠٠، ص ١٢.
(١٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا): استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الاعداد للقرن الحادي والعشرين، الامم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٢، ص ٥٧.
(١٩) د. محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٧، ٣٩٧.
(٢٠) على الموقع الألكتروني: http://www.eighad.com/read.asp.

(21)J. stiglitz:someiessons from the east asian miracle, world. Research observer, Vol. 11. No.2 August 1996, P; 154.
(٢٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التنمية، الامم المتحدة، جنيف، حزيران، ١٩٩٨، ص٢٠.
(٢٣) د.عاطف الشبراوي، مصدر سابق، ص ٦٧.
(٢٤) د.عاطف الشبراوي، مصدر سابق، ص ٧٢.
(٢٥) مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة- كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٨.
(٢٦) د. عباس النصراوي، "الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠– ٢٠١٠" ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة العربية الاولى، دار الكنوز الادبية، بيروت– لبنان، ١٩٩٥، ص١١٩.
(٢٧) د. ثائر محمود رشيد العاني، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٤.
(٢٨) د. محمد علي موسى المعموري، اعادة اعمار العراق- الفرص والتحديات: الندوة الاولى من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥.
(٢٩) د. ثائر محمود رشيد العاني، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٣٠) د. عبد الرزاق الرحاحلة، الدعائم الاساسية للارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها، مجلة العلوم الانسانية، السنة الحادي عشر، العدد ١٨، جامعة البترا– الاردن، ٢٠١٠، ص ٤٣-٤٤.
(٣١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص٧.
(٣٢) محمد ابراهيم عبيدات، تطوير المنتجات الجديدة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص ١٨-١٩.
(٣٣) محمد ابراهيم عبيدات، مصدر سابق، ص٢٠.
(٣٤) د.هلال ادريس مجيد، مصدر سابق، ص١٠١٩-١٠٢٠.
(٣٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا): تقرير فني، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق التكنولوجية من أجل زيادة التكنولوجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين – بيروت، ١-٣ تشرين الثاني، نوفيمبر ١٢، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٤٢.
(٣٦) د. كاظم احمد حمادة البطاط، د. صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الاعمال، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد ١٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
(٣٧) د. كاظم احمد حمادة البطاط، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١.
(٣٨) نبيل محمد شلبي: نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، غرف التجارية والصناعية في المنطقة الشرقية السعودية، ٢٠٠٥، ص٧.
(٣٩) د. كاظم احمد حمادة البطاط، مصدر سابق، ص ٣١.
(٤٠) لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة: الخدمات الداعمة لأعمال المؤسسات الصغيرة. المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين، بيروت، شباط، ٢٠٠١، ص١.
(٤١) هدى عبد الرضا علي، دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص ٢١٨.